

مشروع بتعديل بعض مواد قانون الصحة العامة والوقائية وآخر يختص بالأمور القضائية مثل الدعاوى والشكاوى حتى لا تتعرض للسقوط بالتقادم والأخير يتعلق بمواجهة الكوارث والأزمات

جلسة الثلاثاء قصيرة تقرّ خلالها قوانين مكافحة «كورونا» فقط

■ الرويحي لـ «الأنباء»: سنتلقى وزير التربية اليوم لدراسة الخطط الموضوعة بشأن تأجيل العام الدراسي
■ الشطي لـ «الأنباء»: اللجنة التشريعية تعقد اجتماعاً اليوم لمناقشة المشاريع المحالة من الحكومة للموافقة عليها وإعداد تقاريرها وإحالتها إلى اللجان المختصة

قوانين. من جهته، قال النائب علي الدقباسي لـ «الأنباء»: اليوم سيخضع أعضاء مجلس الأمة لفحص كورونا تمهيدا لاجتماع يعقده المجلس يوم الثلاثاء المقبل للنظر في إقرار تشريعات تتعلق بدعم الدولة في مواجهة المرض وما يترتب عليه، وأسأل الله سبحانه أن يحمي كادرنا الصحي والأمني وكل من يعمل بالصفوف الأمامية.

ستعقد اليوم اجتماعا لمناقشة المشاريع المحالة من الحكومة لتحويلها إلى اللجان المختصة التي ستجتمع غدا لإجاز رفع التقارير اللازمة وإحالتها إلى المجلس لمناقشتها والتصويت عليها. من جانبه، قال أمين سر المجلس د. عودة الرويحي لـ «الأنباء»: سنتلقى وزير التربية اليوم لدراسة الخطط الموضوعة نحو تأجيل العام الدراسي وما يحتاج ذلك من

سياسيتها وعلى مدى يومين إجراءات وقائية خاصة تتعلق بفحص النواب وموظفي الأمانة العامة وكل من له صلة بحضور الجلسة للتأكد من سلامتهم صحيا. وأضاف: يقتصر الحضور على النواب والوزراء وأقل عدد ممكن من موظفي الأمانة العامة، وفي هذا الإطار قال رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي لـ «الأنباء»: أن للجنة



خالد الشطي



علي الدقباسي



د. عودة الرويحي

تتعرض للسقوط بالتقادم والاقتراح المتعلق بمواجهة الكوارث والأزمات. وفي هذا الإطار، علمت «الأنباء» من مصادر نيابية أن وقت الجلسة سيكون قصيرا جدا التزاما بإرشادات وزارة الصحة ولتقليل وقت الجلسة يتم اختصار النقاش قدر الإمكان واقتراح بقانون آخر يختص بالمطالبة بعد التصويت عليها في مداولتين خصوصا أنه

يعقد مجلس الأمة جلسته التي سيرق خلالها المشاريع بقوانين الحكومية المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا الثلاثة المقبل، وهي اقتراح بتعديل بعض مواد قانون الصحة العامة والوقائية واقتراح بقانون آخر يختص بالأمور القضائية مثل الدعاوى والشكاوى حتى لا

رشيده النعم

الحظر الجزئي المفروض يبدأ على كل مناطق الوافدين

الهاشم: حظر التجول ليس خياراً بل أصبح ضرورة



صفاء الهاشم

أكدت النائب صفاء الهاشم أن حظر التجول ليس خياراً بل أصبح ضرورة «وكلي ثقة بقرار السلطة الصحية أن يتم عاجلا وليس آجلا». وأضافت في تصريح صحافي أن عودة الكويتيين من الخارج مرتبطة بمدى التزام الكل داخل الكويت بالتعليمات حتى لا تنتشر العدوى بطريقة شرسة ويحصل بنا ما حصل في إيطاليا لا سمح الله. وأضافت «الداخلية»

والجيش والحرس الوطني جهودهم واضحة وتذني عليها «لكن نستحلفكم بالله أرجوكم التزاموا في بيوتكم علباشنا عيالنا وأهلنا اللي برة.. التزاموا!!!!!!». وراحت «رديتهم للديرة مرتبطة بتأمين وضعنا في الداخل!!!». وقالت الهاشم: الحظر الجزئي المفروض يبدأ على كل مناطق الوافدين وهو ضرورة لأننا نشاهد مناطق حولي والفروانية والسالمية

وخيطان وجليب الشيوخ مازالت السالفة «فلتانة» وهناك عدم الالتزام، أما ضواحي الكويت فيجب أن يكون هناك دور وتفعيل لدور مختارية المناطق بعزل كل منطقة!!! ونقول لأهلنا من قرر الإقامة في المزارع والشاليهات والجواخير عليه بالعافية لكن لا تجمعناكم عائلته كبيرة ديروا بالكوم.. وقفوا عزايكم الغداء والعشاء» أرجوكم

طلبات المطاعم و«سياكل الديلفري» سبب المصاب وانا تحدثت مع وزير التجارة والبلدية بهذا الشأن كذلك. واختتمت حديثها بالقول: تسألني هل الحظر الكلي ضرورة؟ أجيبك: ان عودة أهلنا في الخارج بالسلامة مرتبطة بالتزامنا بالحظر الكامل وأكرر ما قاله وزير الصحة د.باسل الصباح «نستحلفكم بالله التزاموا وابقوا في أماكنكم».

العازمي: لماذا لا نفتح الحكومة حركة الطيران لمغادرة المعلمين الوافدين؟

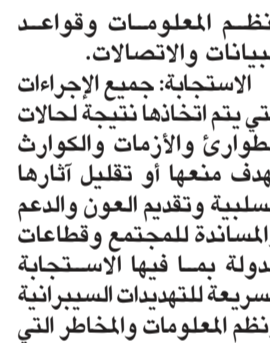


حمدان العازمي

قال النائب حمدان العازمي إنه بعد قرار تمديد العطلة الدراسية إلى شهر أغسطس، لماذا لا تفتح الحكومة حركة الطيران لمغادرة المعلمين الوافدين مع عدم صرف معاش العطلة دفعة واحدة إلا أن يغادر فقط؟ وأضاف العازمي: ان الفترة الاستثنائية التي شهدتها تتطلب قرارات عاجلة حتى نستطيع ان نعيد إبنائنا في الخارج في اسرع وقت ممكن. وزاد أن الكل مطالب بضرورة الالتزام بالتعليمات التي تصدرها الحكومة والسلطات الصحية حفاظا على المصلحة العامة.

قدمه الرويحي والدمخي والعدساني وفهاد والدال

5 نواب يقترحون إنشاء جهاز إدارة الطوارئ والأزمات والأخطار



عادل الدمخي

قدم النواب محمد الدلال و«د. عودة الرويحي ورياض العدساني و«د. عادل الدمخي وعبدالله فهاد اقتراحا بقانون لإنشاء جهاز إدارة الطوارئ والأزمات والأخطار، ونصت مواد على ما يلي:

المادة (1): تعريفات الطارئ: هو حدث أو أحداث توقع أضرارا بالأفراد أو الممتلكات أو الموارد أو الخدمات أو نظم المعلومات والاتصالات وتهدد النظام العام بالدولة أو استمرارية أعمالها، وتؤثر على الصحة والبيئة والاقتصاد والمجتمع مما يستلزم تصافر الجهود والتعبئة الخاصة والتنسيق مع عدة جهات.

الزامة: هو حدث أكثر تعقيدا من الطارئ، يمكن أن يهدد استقرار المجتمع أو جزء كبير منه، كما يهدد قدرة الدولة على القيام بواجباتها وأعمالها في إدارة شؤون الدولة. الكارثة: أحداث وقعت وسببت أضرارا جسيمة جدا، تحتاج إلى تعاون الحكومة ممثلة بكافة الجهات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية والأفراد المجتمع بشكل عام للمعافي من أضرارها، وقد تتطلب مساندة ودعم وإسعاد من المجتمع الدولي.

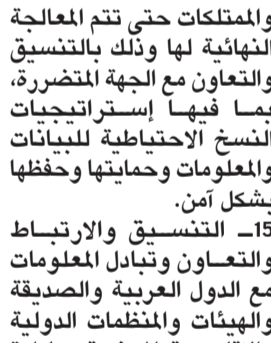
الاستعداد: اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتهديدات، والتجهيز لمواجهة حالات المتوقعة حدوثها في المستقبل بما فيها إعداد التجهيزات والإمكانات والقدوات والخدمات ونظم المعلومات والاتصالات وإدراجها خطة استجابة وطنية وتنسيقها والتدريب عليها.

تدابير المنع: تهدف إلى إزالة أسباب الطوارئ أو الأزمات والكوارث وتقليل احتمالية وقوعها وتشمل التشريعات واتخاذ التدابير الأمنية والإجراءات الوقائية للأزمات والكوارث، بما في ذلك خطط الاستجابة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات والقطاعات في الدولة.



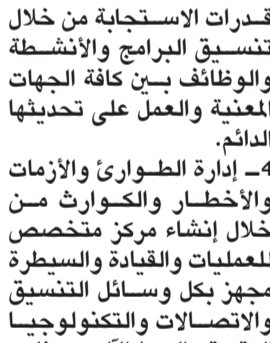
محمد الدلال

نظم المعلومات وقواعد البيانات والاتصالات. الاستجابة: جميع الإجراءات التي يتم اتخاذها نتيجة لحالات الطوارئ والأزمات والكوارث بهدف تقليل آثارها السلبية وتقديم العون والدعم والمساندة للمجتمع وقطاعات الدولة بما فيها الاستجابة السريعة للتهديدات السبرانية ونظم المعلومات والمخاطر التي تستهدفها.



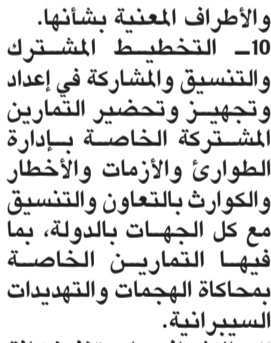
عبدالله فهاد

المعلومات وحمايتها وحفظها بشكل آمن. 15- التنسيق والإرتباط والتعاون وتبادل المعلومات مع الدول العربية والصديقة والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والحد من المخاطر ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات الدولية للحد من أخطار الأزمات والأخطار الكوارث. 16- تطوير قدرات القوى البشرية للجهاز وتأهيلها بالدورات التخصصية والمهارات العلمية والتأهيل العملية داخل الكويت وخارجها بما فيها المشاركة في المؤتمرات والندوات والفعاليات والأنشطة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وإدارة قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالقوى البشرية المتخصصة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع وتنفيذ خطط للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة ونفقات قد تستغل، ووضع آلية فعالة لاحوائها والتقليل من مخاطرها ومنع استغلالها المستقل، بما فيها المخاطر المتعلقة بالأمن السبراني وتهديداته.



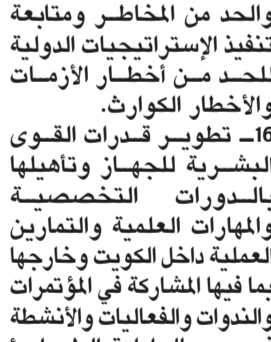
رياض العدساني

الممتلكات حتى تتم المعالجة النهائية لها وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهة المتضررة، بما فيها إستراتيجيات النسخ الاحتياطية للبيانات والمعلومات وحمايتها وحفظها بشكل آمن. 15- التنسيق والإرتباط والتعاون وتبادل المعلومات مع الدول العربية والصديقة والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والحد من المخاطر ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات الدولية للحد من أخطار الأزمات والأخطار الكوارث. 16- تطوير قدرات القوى البشرية للجهاز وتأهيلها بالدورات التخصصية والمهارات العلمية والتأهيل العملية داخل الكويت وخارجها بما فيها المشاركة في المؤتمرات والندوات والفعاليات والأنشطة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وإدارة قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالقوى البشرية المتخصصة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع وتنفيذ خطط للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة ونفقات قد تستغل، ووضع آلية فعالة لاحوائها والتقليل من مخاطرها ومنع استغلالها المستقل، بما فيها المخاطر المتعلقة بالأمن السبراني وتهديداته.



عادل الدمخي

المادة (5): اختصاص مجلس الإشراف على أعمال الجهاز. 1- وضع السياسة العامة، والإستراتيجيات والإطار العام للخطط المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وفقا لأفضل الممارسات العالمية والمقاييس الدولية والمعايير المهنية. 2- اعتماد سجل المخاطر والتهديدات للدولة ووضع الأولويات المناسبة للتعامل معها وتقييم أهمية الأخطار والإستراتيجية الحيوية للدولة ودرجة تأثيرها بما فيها اعتماد دوائر التأثير والاهتمام من أخطار الكوارث وذلك بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم موقعة بينها مع الجهات المعنية بقطاع المعلومات وبيانات وطنية متكاملة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات بالدولة. 5- اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز بما فيها اعتماد اللوائح والنظم الإدارية والمالية والبشرية والموارد اللوجستية والخدمات، لاسيما المبالغ المالية المطلوب تخصيصها لحالات



عادل الدمخي

المادة (6): اجتماعات مجلس الإشراف على أعمال الجهاز. يجتمع مجلس الإشراف بناء على دعوة من الرئيس مرة واحدة كل 3 شهور، ويجوز دعوة المجلس لاجتماع غير عادي أو بناء على طلب مدير عام الجهاز وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضرها الرئيس أو نائبه ونصف عدد الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بناء على أغلبية أصوات الأعضاء وفي حالة تساوي الأصوات يتم ترجيح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة، وتدون محاضر الجلسات وتعتمد بتوقيع رئيس الجلسة، ويجوز لمجلس الإشراف دعوة من يرى من ذوي الخبرة والدراية في مجال عمل الجهاز وذلك دون أن يحول لهم حق التصويت على قرارات مجلس الإشراف. المادة (7): يكون المدير العام للجهاز مقررا لأعمال المجلس واجتماعاته وعضوا دائما فيه ويكون مسؤولا عن كافة أعمال الاجتماعات ومحاضر الجلسات والمجلس ومتابعة قراراته وتنفيذ توجيهاته وتعليماته الإدارية والتنظيمية.



عادل الدمخي

نص الاقتراح كامل على موقع الأنباء www.alanba.com.kw